الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الـديـوان
خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة

Press Summary



النشـــــاط البرلماني
Parliamentary activities

الجزائر اليوم
الخبر حيثما كان
16نوفمبر، 2026

قانون المالية 2027.. هذه هي التعديلات التي صوت عليها النواب

بقلم:يونس بن عمار



صوت نواب المجلس الشعبي الوطني على جملة من التعديلات والأحكام الجديدة التي تضمنها التقرير التكميلي للجنة المالية والميزانية حول مشروع قانون المالية لسنة 2027، مست عدة مجالات جبائية ومالية واقتصادية،

من بينها تنظيم سوق التبغ، ومراجعة إتاوات الرعي والإشهار، وتجديد جواز السفر البيومتري عن بُعد، إلى جانب تسوية وضعية الممنوعين من إصدار الشيكات بسبب عدم كفاية الرصيد.

وتضمنت التعديلات أيضا أحكاما تتعلق بالرسم الداخلي على الاستهلاك، وشروط جمركة المركبات المستوردة، فضلا عن توضيح الإطار القانوني لمراجعة أسعار الوقود.

الضريبة على الثروة.. الإبقاء على معدلات الإخضاع

وفيما يتعلق بالضريبة على الثروة، أبقت اللجنة على أحكام المادة 25 كما وردت في مشروع القانون، بعد رفض تعديل تقدمت به النائب لطيفة موسلي، يقترح رفع معدلات الضريبة واستحداث شريحة جديدة.

وبررت اللجنة موقفها بأن زيادة الضغط الجبائي قد تؤدي إلى التهرب الضريبي، مؤكدة أن التوجه المعتمد يقوم على توسيع الوعاء الجبائي وخفض سقف الإخضاع دون رفع معدلات الضريبة.

تنظيم سوق التبغ وتشديد الرقابة على نشاط البيع

وفي المجال الجبائي المرتبط بالمنتجات التبغية، أقرت اللجنة تعديلات على الرسم الداخلي على الاستهلاك، من خلال اعتماد الوزن الصافي للمنتج التبغي وحده أساسا لاحتساب الحصة الثابتة من الرسم، سواء تعلق الأمر بمنتج مشكل كلياً أو جزئياً من التبغ.

كما حُددت الحصة الثابتة بالنسبة للجعة بـ6.000 دينار للهكتولتر عندما تقل أو تساوي نسبة الكحول فيها 5 درجات، و7.000 دينار للهكتولتر عندما تتجاوز هذه النسبة 5 درجات.

وشملت التعديلات أيضا إعادة تنظيم زراعة التبغ وصناعته وتسويقه، من خلال إنشاء لجنة وزارية مشتركة لدى الوزير المكلف بالمالية، تتولى دراسة طلبات اعتماد صانعي المواد التبغية وسحب اعتمادهم، ومتابعة التغييرات التي تطرأ على وضعياتهم،

واقتراح التدابير الكفيلة بتحسين تنظيم السوق ومكافحة النشاط الموازي، فضلاً عن إعداد تقرير سنوي حول الوضعية الجبائية والاقتصادية لسوق التبغ.

وفي السياق ذاته، أعادت اللجنة إدراج أحكام قانونية تنظم اعتماد باعة المواد التبغية، حيث سيخضع نشاطهم للاعتماد من طرف المدير الولائي للضرائب المختص إقليمياً،

مع تحديد الفئات التي يمكنها ممارسة هذا النشاط، على غرار أصحاب الفنادق والمطاعم والمقاهي وباعة المشروبات ومستغلي محطات الخدمات.

كما ألزمتهم بالتزود بالمنتجات التبغية لدى تجار الجملة والموزعين المعتمدين، واحترام أسعار البيع للمستهلك، ومنعت حيازة أو عرض المواد التبغية غير المصنّعة محلياً من طرف صانعين معتمدين.

تجديد جواز السفر البيومتري عن بعد لفائدة الجالية

ومن أبرز التعديلات التي تضمنها التقرير التكميلي، إدراج إجراء يسمح بتجديد جواز السفر البيومتري عن بُعد لفائدة أفراد الجالية الوطنية المقيمة بالخارج، وذلك بموجب صياغة توافقية للمادة 136 مكرر، عقب دراسة تعديل تقدم به النائب فارس رحماني.

وتحدد حقوق الطابع الإضافية للتجديد العادي عن بُعد بـ500 دينار للبالغين و250 ديناراً للقصر والطلبة، فيما ترتفع إلى 1.000 دينار للبالغين و500 دينار للقصر والطلبة في حالات الضياع أو التلف.

أما جواز السفر المتضمن 48 صفحة، فتضاف حقوق طابع بقيمة 1.000 دينار للبالغين و500 دينار للقصر والطلبة، على أن يتم تسديد هذه الحقوق إلكترونياً عند إيداع الطلب.

جمركة المركبات.. الإبقاء على مدة التجاوز بـ6 أشهر

وبخصوص جمركة المركبات المستوردة، أبقت اللجنة على أحكام المادة 168 كما وردت في مشروع القانون، بعد سحب النائب فارس رحماني تعديله الرامي إلى تمديد مدة تجاوز شرط السن المقبول لجمركة المركبات من ستة أشهر إلى سنة.

وعليه، يظل سقف التجاوز محدداً بستة أشهر، وفق الشروط المنصوص عليها في مشروع القانون.

مراجعة إتاوات الرعي وتأسيس رسم على اللوحات الإشهارية

وفي إطار مراجعة بعض الإتاوات، تضمن التقرير تعديلاً يخص استغلال المساحات المحمية والمغروسة لأغراض الرعي، حيث حُددت الإتاوة بـ4.000 دينار للهكتار عن كل فترة استغلال بالنسبة للمساحات المحمية، و8.000 دينار للهكتار بالنسبة للمساحات المغروسة الرعوية.

كما حددت اللجنة كيفية توزيع حصيلة هذه الإتاوة، بتخصيص 70 بالمائة منها لميزانية الدولة، و20 بالمائة للبلدية المختصة إقليمياً، و10 بالمائة للمحافظة السامية لتطوير السهوب.

أما بالنسبة للافتات واللوحات الإشهارية المثبتة على الملك العمومي للطرق السيارة والطرق السريعة والطرق الوطنية، فقد اقترحت اللجنة تأسيس إتاوة سنوية مقابل استغلال هذه المساحات، حُددت قيمتها بـ10.000 دينار للمتر المربع.
وتُسدد هذه الإتاوة لدى صندوق مفتش أملاك الدولة المختص إقليمياً، مع إمكانية ضبط كيفيات تطبيق هذا الإجراء بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالأشغال العمومية.

أسعار الوقود.. إمكانية المراجعة وفق التشريع المعمول به

وفي ملف أسعار الوقود، رفضت اللجنة التعديل المقترح لإلغاء المادة 218، كما سُحب تعديل آخر كان يقترح مراجعة الأسعار في حال تراجع أسعار النفط إلى أقل من 60 دولاراً للبرميل، مع تحديد سقف للمراجعة وإخطار المجلس الشعبي الوطني.
وبدلاً من ذلك، اعتمدت اللجنة صياغة جديدة تنص على إمكانية مراجعة أسعار الوقود عند الاقتضاء من طرف الجهات المعنية، وفقاً للتشريع المعمول به.

تسوية وضعية الممنوعين من إصدار الشيكات دون رصيد

ومن بين الأحكام الجديدة التي أدرجها التقرير التكميلي، استحداث المادة 225 مكرر، المتعلقة بتسوية وضعية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين صدرت في حقهم تدابير المنع من إصدار الشيكات بسبب إصدار شيكات دون رصيد، وقاموا بتسوية المبالغ المستحقة.
وينص الإجراء على إلغاء تدابير المنع الصادرة قبل الفاتح من جانفي 2027، بالنسبة للأشخاص الذين سددوا مبالغ الشيكات غير المدفوعة، شريطة دفع غرامات التبرئة المستحقة، مع تكليف البنوك والهيئات المالية المعنية بمعالجة طلبات الإلغاء بعد التأكد من التسوية الفعلية.
ويستثني هذا الإجراء حالات المنع الصادرة بموجب أحكام قضائية أو تلك التي تكون محل متابعة قضائية.
وتشمل هذه التعديلات، التي صوت عليها نواب المجلس الشعبي الوطني ضمن التقرير التكميلي لمشروع قانون المالية لسنة 2027، مراجعة أحكام جبائية ومالية، وإعادة تأطير بعض الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب استحداث تدابير لتسهيل الإجراءات الإدارية والرقمية لفائدة المواطنين وأفراد الجالية الوطنية بالخارج..

الإسهامات
Contributions

الفلاحية
الفلاحية ديزاد ..يومية وطنية متخصصة
16/11/2026 14:16

تدابير جبائية جديدة تستهدف خفض تكاليف الاستثمار الزراعي وتشجيع إنتاج زيت الصوجا الخام محلياً

مشروع مالية 2027.. تخفيض الرسم على معدات الري ومدخلات الإنتاج الفلاحي

بقلم:رضوان.د



يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2027 جملة من التدابير المقترحة لدعم الاستثمار في القطاع الفلاحي، من خلال تخفيف العبء الجبائي على عدد من التجهيزات والمدخلات المستعملة في النشاط الزراعي، إلى جانب تمديد الآجال الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين من أجل إطلاق إنتاج زيت الصوجا الخام محلياً أو اقتنائه من السوق الوطنية، في خطوة تستهدف تشجيع الاستثمار في الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي وتعزيز قدرات الإنتاج والتحويل.

ومن أبرز التدابير التي تهم الفلاحين والمستثمرين في المجال الزراعي، اقتراح تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة، المحدد بـ 9 بالمائة، على مجموعة من المعدات والمواد الموجهة للاستعمال الفلاحي، تشمل صواني التشتيل المثقبة، وأصص الزراعة البلاستيكية المثقبة، وأنابيب الري بالتقطير، والأغشية الأرضية المخصصة للنشاط الزراعي.

ويكتسي هذا الإجراء أهمية بالنسبة إلى المستثمرات التي تعتمد على تقنيات الإنتاج الحديثة، بالنظر إلى الدور الذي تؤديه هذه التجهيزات في تحسين عمليات التشتيل والزراعة والسقي، فضلاً عن مساهمتها في ترشيد استعمال الموارد المائية وتقليص بعض تكاليف الإنتاج.

كما يمكن أن يشكل تخفيض العبء الجبائي على هذه المدخلات حافزاً إضافياً للفلاحين والمتعاملين الراغبين في تحديث وسائل العمل وتوسيع اعتماد التقنيات الزراعية الأكثر كفاءة.

وتأتي هذه المقترحات ضمن حزمة أوسع من التدابير التي يتضمنها مشروع قانون المالية 2027، المعروض على التصويت بالمجلس الشعبي الوطني، والرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتوسيع الحوافز الجبائية والجمركية الموجهة للمؤسسات، مع إعطاء أهمية للاستثمارات المنتجة والأنشطة التي تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني.

•الري بالتقطير والتجهيزات الزراعية ضمن الحوافز الجبائية

ويبرز إدراج أنابيب الري بالتقطير ضمن قائمة التجهيزات المستفيدة من المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة أهمية الاستثمار في أنظمة السقي المقتصدة للمياه، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بندرة الموارد المائية وتزايد الحاجة إلى تحسين كفاءة استعمالها في النشاط الفلاحي.

فالري بالتقطير يسمح بتوجيه المياه إلى محيط جذور النباتات وفق احتياجاتها، ويساعد على الحد من ضياع المياه مقارنة ببعض طرق السقي التقليدية، كما يتيح التحكم بصورة أفضل في عمليات الري، خصوصاً في الزراعات المسقية والبساتين والمستثمرات التي تعتمد على برامج إنتاج مكثفة.

ومن شأن تخفيض الرسم على أنابيب هذه الأنظمة أن يساهم في تقليص جزء من تكلفة اقتناء التجهيزات، بما قد يشجع على توسيع استخدامها، لاسيما لدى المستثمرات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه تحديات مالية عند تحديث شبكات السقي. وتزداد أهمية هذا التوجه في المناطق الفلاحية التي تعتمد بدرجة كبيرة على المياه الجوفية أو الموارد المائية المحدودة، حيث أصبح ترشيد الاستهلاك شرطاً أساسياً لضمان استمرارية النشاط الزراعي.

كما يشمل المقترح صواني التشتيل المثقبة وأصص الزراعة البلاستيكية المثقبة، وهي تجهيزات تستعمل في إنتاج الشتلات وتحضيرها قبل نقلها إلى الحقول أو البيوت البلاستيكية. وتساعد هذه الوسائل على تنظيم عملية إنبات البذور، وتسهيل التعامل مع الشتلات خلال مراحل نموها الأولى، وتحسين ظروف نقلها وغرسها، بما يخدم تطوير الزراعات التي تعتمد على إنتاج الشتلات في المشاتل المتخصصة.

أما الأغشية الأرضية الموجهة للاستعمال الفلاحي، فتدخل ضمن الوسائل التي يمكن توظيفها في حماية التربة وتنظيم ظروف نمو النباتات، بحسب طبيعة استخدامها ونوع المحصول. وتساهم بعض هذه الأغشية في الحد من نمو الأعشاب الضارة والمحافظة على رطوبة التربة، وتقليل التبخر، وتحسين الظروف المحيطة بالجذور، وهو ما يجعلها من المدخلات التي تحظى بأهمية في عدد من الأنظمة الزراعية الحديثة.

•زيت الصوجا الخام.. تمديد الآجال لتشجيع الإنتاج المحلي

وفي محور آخر يرتبط بالصناعات الغذائية والتحويل الزراعي، يقترح مشروع قانون المالية تمديد الأجل الممنوح لمستوردي ومحولي زيت الصوجا الخام، من أجل الشروع في إنتاج هذه المادة محلياً أو اقتنائها من السوق الوطنية، إلى غاية 31 ديسمبر 2029.

ويستهدف هذا التمديد منح المتعاملين المعنيين فترة إضافية لتطوير قدراتهم الإنتاجية وتنظيم عمليات التموين، بما يشجع على توجيه الاستثمارات نحو إنتاج زيت الصوجا الخام داخل الجزائر، أو تعزيز الاعتماد على مصادر التموين الوطنية كلما توفرت المادة في السوق المحلية.

وتكتسي هذه المادة أهمية في الصناعات الغذائية، بالنظر إلى استعمال الزيوت النباتية في عدد من الأنشطة الصناعية والتحويلية، كما يرتبط توفيرها باستقرار تموين المؤسسات التي تعتمد عليها ضمن عمليات الإنتاج. ومن هذا المنطلق، فإن تشجيع إنتاج زيت الصوجا الخام محلياً يمكن أن يساهم في تطوير حلقة جديدة ضمن سلسلة الصناعات الغذائية، ويعزز فرص خلق قيمة مضافة داخل الاقتصاد الوطني.

كما يطرح هذا التوجه أهمية تطوير العلاقة بين الإنتاج الفلاحي والصناعة التحويلية، من خلال بناء منظومة تموين أكثر ارتباطاً بالقدرات الوطنية، بما يسمح بتقليص الاعتماد على استيراد المواد الأولية كلما توفرت شروط الإنتاج المحلي. غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب استثمارات في وحدات التحويل والتجهيزات الصناعية، إلى جانب توفير المادة الأولية وضمان انتظام التموين وفق المعايير المطلوبة.

ويظل تمديد الأجل إلى نهاية سنة 2029 فرصة إضافية للمتعاملين المعنيين لتكييف برامجهم الاستثمارية والإنتاجية مع التوجه نحو التصنيع المحلي، كما يتيح وقتاً أوسع لتطوير مصادر التموين الوطنية. وتبقى النتائج العملية لهذا الإجراء مرتبطة بمدى قدرة المؤسسات على الانتقال من الاعتماد على الاستيراد إلى الإنتاج المحلي أو الاقتناء من السوق الوطنية بصورة منتظمة.

•إعادة تنظيم منظومة الاستثمار وتوسيع الحوافز للمؤسسات

ولا تقتصر التدابير المقترحة في مشروع قانون المالية 2027 على القطاع الفلاحي، بل تشمل إعادة تنظيم الإطار المؤسسي المنظم للاستثمار، من خلال تكريس ثلاث هيئات رئيسية، هي الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، والمجلس الوطني للاستثمار، والشباك الوحيد للاستثمار.

ويهدف هذا التوجه إلى تحديد الأدوار المؤسسية المرتبطة بترقية الاستثمار ومتابعته ومرافقة المستثمرين، في إطار مسعى لتحسين التنسيق بين الهيئات المعنية وتسهيل الإجراءات الإدارية المرتبطة بإطلاق المشاريع. كما يقترح المشروع تحديد سقف لحقوق التسجيل المطبقة عند زيادة رأس المال الاجتماعي للمؤسسات ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة والشركات ذات المسؤولية المحدودة، على غرار شركات المساهمة.

وفي إطار دعم المؤسسات الناشئة، يتضمن المشروع تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي لفائدة المؤسسات الحائزة على علامة "حاضنة أعمال» إلى خمس سنوات بدلاً من سنتين، إلى جانب استفادتها من المعدل المخفض للحقوق الجمركية المحدد بـ 5 بالمائة بالنسبة إلى التجهيزات المستوردة اللازمة لإنجاز استثماراتها.

ومن شأن هذه التدابير، في حال اعتمادها، أن تمنح المؤسسات المعنية هامشاً زمنياً ومالياً أكبر لتطوير نشاطها، خاصة خلال المراحل الأولى التي تتطلب تمويلاً للتجهيز والتوسع قبل الوصول إلى مستويات إنتاج مستقرة.

كما يقترح المشروع إعفاء صناديق الاستثمار المنشأة بموجب الاتفاقيات الدولية من الضريبة على أرباح الشركات لمدة عشر سنوات ابتداءً من بداية نشاطها، في خطوة تستهدف تشجيع توظيف رؤوس الأموال في المشاريع الاستثمارية وتعزيز جاذبية البيئة الاقتصادية أمام الصناديق المعنية.

•حوافز للاستثمارات الخضراء والطاقات المتجددة

وفي سياق دعم المشاريع المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، يقترح مشروع القانون رفع سقف خصم النفقات عند تحديد النتيجة الجبائية من 5 إلى 10 بالمائة، بالنسبة إلى النفقات التي تتحملها الشركات في إطار الاستثمارات المتعلقة بتطوير الهيدروجين الأخضر، وعمليات التشجير وإعادة التشجير، ومشاريع إنتاج وتثمين الطاقات المتجددة.

ويستهدف هذا الإجراء تشجيع المؤسسات على تخصيص موارد مالية أكبر للمشاريع التي ترتبط بالتحول الطاقوي وحماية البيئة وتثمين الموارد الطبيعية، من خلال توسيع هامش النفقات القابلة للخصم عند تحديد النتيجة الجبائية، وفق الشروط التي ينص عليها الإطار القانوني المعني.

كما يقترح المشروع إعفاءات جبائية مؤقتة لمدة عشر سنوات، تشمل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات وحقوق التسجيل، لفائدة نواتج ومداخيل وفائض القيمة الناتج عن التنازل عن السندات الصادرة عن هيئات التوظيف الجماعي لرأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار المشترك المتخصصة، إلى جانب المداخيل التي تتحصل عليها شركات التسيير والمودعون التابعون لهذه الهيئات والصناديق.

ويمتد الإجراء، وفق المقترحات الواردة في المشروع، إلى شركات الاستثمار في رأس المال المخاطر وعمليات الاكتتاب والتنازل والتحويل المتعلقة بالسندات الصادرة عن هيئات التوظيف الجماعي ذات رأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار المتخصصة، فضلاً عن العقود والاتفاقيات والعمليات المنجزة من طرف هذه الهيئات والصناديق.

كما يقترح تخفيضاً بنسبة 30 بالمائة من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات لفائدة الشركات غير المدرجة في البورصة، التي تمتلك فيها هيئة توظيف جماعي ذات رأس مال مخاطر أو صندوق استثمار مشترك متخصص ما لا يقل عن 30 بالمائة من رأس المال أو حقوق التصويت.

•تسهيلات جمركية ومرافقة للمتعاملين الاقتصاديين

وعلى صعيد الإجراءات الجمركية، يتضمن مشروع قانون المالية إمكانية منح مصالح الجمارك صفة "المصدر المعتمد» للمتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون بعمليات تصدير متكررة انطلاقاً من الجزائر، في إطار الاتفاقيات أو الاتفاقات التجارية الدولية والتعريفات الجمركية المبرمة من قبل الجزائر.

ويتيح هذا الإجراء للمتعاملين المعنيين إثبات المنشأ التفضيلي للسلع بأنفسهم من خلال "تصريح المنشأ»، بما قد يسهل الإجراءات المرتبطة بالتصدير ويقلص بعض الأعباء الإدارية، وفق الشروط والضوابط التي تحددها النصوص المنظمة.

كما يقترح المشروع توسيع الإعفاء من رسم التوطين البنكي ليشمل عمليات الشحن البحري والجوي، واستيراد الخدمات في إطار نظام تشجيع الاستثمار، إلى جانب الخدمات المقدمة والمستهلكة خارج الجزائر بالنسبة إلى شركات قطاع المحروقات، في إطار أنشطتها المرتبطة بالتصدير. وتندرج هذه التسهيلات ضمن مسعى لتخفيف بعض التكاليف والإجراءات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي والتجاري، وتحسين ظروف عمل المؤسسات التي تنشط في مجال الاستثمار والتصدير، بما يعزز قدرتها على التعامل مع الأسواق الخارجية.

الإثنين 16 نوفمبر,2026 13:14

ما الذي تبحث عنه الشركات الجزائرية في ميلانو؟


أكرم مسعود



تستقطب السوق الجزائرية اهتمام مصنّعي التجهيزات الصناعية الإيطالية، بعدما اختارت وكالة التجارة الإيطالية "ICE" الجزائر ضمن ثلاثة أسواق دولية واعدة لبرنامج متخصص في تكنولوجيات تحويل البلاستيك .وتُعقد اللقاءات يوم الثلاثاء 17 نوفمبر 2026 في ميلانو مالبينسا، بمشاركة متعاملين جزائريين لديهم برامج استثمارية لاقتناء آلات وخطوط إنتاج جديدة، في ظل توسع الصناعات التحويلية والطلب على تجهيزاتها.

وتنظّم الوكالة الإيطالية، بالتعاون مع الجمعية الوطنية لمصنّعي آلات وقوالب البلاستيك والمطاط"AMAPLAST" ، لقاءات أعمال مباشرة تجمع المصنّعين الإيطاليين بمشترين صناعيين من الجزائر ومصر وباكستان، اختارتهم مسبقًا مكاتبها التجارية في الجزائر العاصمة والقاهرة وإسلام آباد. وأوضحت الوكالة أن المدعوين يمثلون شركات محلية تنتج مصنوعات بلاستيكية ولديها برامج للاستثمار في الآلات والمعدات والمنشآت الصناعية. ويشمل البرنامج لقاءات مع نحو 18 متعاملًا من البلدان الثلاثة مجتمعة، فيما لم تحدد الوكالة عدد المشاركين الجزائريين.

توسّع الصناعات الغذائية والزراعة يدفع الطلب على معدات البلاستيك

وتصف وكالة «ICE» الجزائر بأنها واحدة من أكثر أسواق البلاستيك ديناميكية في شمال إفريقيا. وترتبط نمو الطلب على المعدات بتوسع الصناعات الغذائية والاستثمارات العمومية في التغليف والزراعة، إلى جانب التوجه نحو تقليص استيراد المنتجات النهائية وتوسيع قدرات التصنيع المحلي. ويضع هذا التوسع شركات التجهيز الإيطالية أمام فرصة لتزويد المؤسسات الجزائرية بالآلات التي تحتاجها لإنتاج الأغشية والعبوات محليًا.

ويركز البرنامج على خطوط بثق الأغشية البلاستيكية(Film Extrusion) ، المستخدمة في إنتاج مواد التغليف المرنة والأغشية القابلة للانكماش بالحرارة والأغشية الحاجزة، التي تدخل في تعبئة المنتجات الغذائية وحفظها وتسويقها. كما يشمل آلات القولبة بالنفخ (Blow Moulding)، المخصصة لصناعة القوارير والعبوات المجوفة لتعبئة المياه المعدنية والحليب والزيوت والمنظفات والمواد الكيميائية.

وبالنسبة إلى المؤسسات الغذائية والزراعية الجزائرية، يمكن لتوسيع صناعة التغليف محليًا أن يتيح لها شراء مزيد من مستلزمات التعبئة من السوق الوطنية، ويقلّص الحاجة إلى استيراد بعض المنتجات البلاستيكية المصنّعة، مع توفير عبوات وأغشية تلائم متطلبات الحفظ والتخزين والنقل.

وفي هذا السياق، تشير "ICE" إلى أن الجزائر تستورد معظم التكنولوجيا والآلات المستخدمة في تحويل البلاستيك، وأن المصنّعين الإيطاليين يتمتعون بحضور تجاري في السوق الجزائرية، خصوصًا في معدات بثق أغشية التغليف والأغشية الزراعية وآلات النفخ الدقيقة. وتراهن الشركات الإيطالية على توسيع حصتها من مبيعات التجهيزات، فيما تتطلع المؤسسات الجزائرية إلى رفع طاقتها الإنتاجية وتوسيع تصنيع هذه المنتجات محليًا. وكالة التجارة الإيطالية

مفاوضات ميلانو على خطوط الإنتاج وشروط التوريد

وتتيح اللقاءات للمؤسسات الجزائرية التفاوض مباشرة مع مصنّعي الآلات، ومقارنة الحلول التقنية وشروط التوريد، واختيار التجهيزات المناسبة لاحتياجاتها الإنتاجية. وتشمل المسائل التي يمكن بحثها تركيب الخطوط وتكوين فرق التشغيل والصيانة وتوفير قطع الغيار. ويمكن أن تُترجم هذه المفاوضات إلى اتفاقات للتجهيز والمرافقة التقنية إذا توصّل الطرفان إلى التزامات تجارية.

وتقول وكالة «ICE» إن مكاتبها أجرت تقييمًا أوليًا للمتعاملين المدعوين، بهدف جمع المصنّعين الإيطاليين بمؤسسات لديها برامج للاستثمار في المعدات. كما ستواصل المكاتب التجارية متابعة الاتصالات بعد انتهاء اللقاءات من خلال خدمات الاستشارة والمرافقة.

الأسواق و الاقتصاد الفلاحـي

Markets and Agricultural Economy

تادامسا نيوز
الإثنين 16 نوفمبر,2026 11:43

الجزائر ثالث أكبر مورّد للأسمدة الآزوتية للاتحاد الأوروبي..



سيد علي أمين





% 10من واردات الاتحاد الأوروبي من الأسمدة الآزوتية جاءت من الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026. وبهذه الحصة، احتلت الجزائر المرتبة الثالثة بين الموردين الخارجيين، متقدمة على روسيا والنرويج اللتين سجلتا 5% لكل منهما. وتكتسب هذه المرتبة أهمية خاصة في ضوء تحرك باريس لدى بروكسل بشأن خلافها التجاري مع الجزائر، في وقت يقدّر فيه مهنيون فرنسيون أن الإمدادات الجزائرية تمثّل نحو 30% من واردات فرنسا من اليوريا .

وبحسب العدد السابع من تقرير "حالة الأمن الغذائي في الاتحاد الأوروبي"، الصادر عن المديرية العامة للزراعة والتنمية الريفية بالمفوضية الأوروبية. تصدّرت مصر قائمة الموردين بحصة 43%، تلتها الصين بـ14%، ثم الجزائر بـ10%، مقابل 5% لكل من روسيا والنرويج. وتوزعت الحصة المتبقية، البالغة 23%، على موردين آخرين. واستند هذا التصنيف إلى بيانات التجارة الخارجية "COMEXT" ونظام المراقبة الجمركية الأوروبي.

ويأتي تقدّم الجزائر بحصة تعادل ضعفي حصة كل من روسيا والنرويج في وقت تغيّرت فيه خريطة التوريد الأوروبية. فقد أشار التقرير إلى أن الرسوم الجمركية الإضافية المفروضة على المنتجات الروسية في مطلع 2026 قلّصت الإمدادات من روسيا بصورة ملحوظة، فيما أصبحت مصر أكبر مورد للاتحاد بعد إعادة توجيه التدفقات التجارية.

صدارة الأمونيا

ويبرز الوزن الصناعي للجزائر بصورة أوضح في سوق الأمونيا اللامائية، وهي مادة أولية لإنتاج الأسمدة الآزوتية. فوفق تحليل منفصل لبيانات التجارة الأوروبية، استورد الاتحاد 744,903 أطنان من الأمونيا الجزائرية خلال الاثني عشر شهرًا المنتهية في سبتمبر 2026، أي 32.9% من وارداته من خارج الكتلة، مقابل 507,844 طنًا من روسيا. وهكذا، جاءت الجزائر أولًا في توريد الأمونيا اللامائية خلال تلك الفترة، وثالثة في توريد الأسمدة الآزوتية خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة، بما يعكس حضورها في توريد المادة الأولية والأسمدة المصنّعة.

وتزامن هذا الحضور مع تباطؤ مشتريات الاتحاد من الأسمدة الآزوتية .فبعد أن بلغت وارداته مستوى قياسيًا قدره 12.3 مليون طن في 2025. تراجعت إلى 2.34 مليون طن بين جانفي وجويلية 2026، أي أقل من نصف المتوسط التاريخي للفترة نفسها. ثم تعافت في أوت وسبتمبر إلى 540 ألف طن و800 ألف طن على التوالي، مع اقتراب الموسم الزراعي الجديد. ويبلغ مجموع الأرقام المدوّرة نحو 3.68 ملايين طن في تسعة أشهر. وعلى أساس الحصة الجزائرية المقربة إلى 10%، يُقدَّر حجم الإمدادات الجزائرية بنحو 368 ألف طن، وهو تقدير حسابي مبني على أرقام التقرير المدوّرة.

وفي الوقت نفسه، ضغط ارتفاع أسعار الغاز على الإنتاج الأوروبي. فقد تراوح سعره خلال سبتمبر بين 70 و80 يورو للميغاواط ساعة. أي أكثر من ضعفي مستواه في فيفري 2026. وقلّص عدد من المنتجين إنتاجهم مؤقتًا في سبتمبر وأكتوبر، خصوصًا في وحدات الأمونيا. فيما زادت منشآت أخرى اعتمادها على الأمونيا المستوردة. وبنهاية سبتمبر، بقيت أسعار الأسمدة الآزوتية أعلى بـ45% من مستويات 2024، مقابل زيادة 27% للأسمدة الفوسفاتية. وجاء ذلك بعد ربع ثانٍ ارتفعت فيه أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي 4.7% على أساس سنوي. بينما انخفضت أسعار المنتجات الزراعية 5.8%، ما زاد الضغط على هوامش المزارعين.

اليوريا وحسابات باريس

في ظل هذه الضغوط، أعلنت باريس في 13 نوفمبر أنها ستطلب من المفوضية الأوروبية دراسة ما تعتبره إخلالًا جزائريًا بالتزامات اتفاق الشراكة، وفحص شروط اتخاذ تدابير بموجبه. وجاء إعلان المتحدث باسم الخارجية الفرنسية، باسكال كونفافرو، بعد اجتماع عقدته الخزانة الفرنسية في 6 نوفمبر مع ممثلي قطاعات اقتصادية لمناقشة الصعوبات التي تقول شركات فرنسية إنها تواجهها في السوق الجزائرية.

وكانت "رويترز" قد نقلت في 23 أكتوبر عن الجمعية الفرنسية لتجارة الأسمدة "أفكوم" وممثلي منتجي القمح "AGPB" أن الجزائر توفّر نحو 30% من واردات فرنسا من اليوريا. وأن اضطراب هذه الإمدادات قد يزيد الضغط على تكاليف المزارعين. ونقلت الوكالة أيضًا عن مصادر دبلوماسية وصناعية معلومات عن تعليمات بتعليق الشحنات إلى فرنسا. ولم يصدر، وفق ما أوردته الوكالة، إعلان جزائري رسمي بهذا الشأن. كما أن حجم أي انقطاع فعلي يتطلب بيانات جمركية أحدث، إذ تعبّر نسبة 30% عن وزن الجزائر في الواردات الفرنسية.

وتزداد حساسية الملف لباريس مع تراجع حضور القمح الفرنسي في السوق الجزائرية. فبحسب "رويترز"، لم تستورد الجزائر القمح الفرنسي منذ جويلية 2024، بعدما كانت من أبرز أسواقه الخارجية. وبذلك، تطلب باريس تدخل بروكسل لمعالجة صعوبات يواجهها مصدّروها في الجزائر، بينما يترقب مستوردوها استمرار إمدادات اليوريا الجزائرية .وعلى مستوى الاتحاد، تتسع حسابات الملف لتشمل مصالح المصنّعين والمستوردين والمزارعين، في سوق توفّر فيها الجزائر عُشر الواردات من الأسمدة الآزوتية.

وتستند الجزائر في هذا القطاع إلى قدرات إنتاجية وتصديرية قائمة. فبحسب بيانات مجموعة "فيرتيغلوب"، تبلغ الطاقة السنوية لمجمع "سورفرت" بأرزيو نحو 1.259 مليون طن من اليوريا و803 آلاف طن من الأمونيا التجارية. ويستفيد المجمع من منفذين مخصصين للتصدير في أرزيو وبطيوة، ومن خط لنقل الأمونيا إلى الميناء. كما تشير وثائق المجموعة للمستثمرين إلى مزايا لوجستية وجمركية لمنشآتها في الجزائر ومصر عند الوصول إلى السوق الأوروبية، من بينها قرب مسافات الشحن وبعض الإعفاءات التجارية. وتدرج المجموعة "سورفرت" ضمن الأصول التي تخدم عملاء أوروبيين ذوي عوائد تجارية مرتفعة.

ومع دخول آلية تعديل الكربون على الحدود الأوروبية مرحلتها النهائية في جانفي 2026، أصبحت كثافة انبعاثات الإنتاج عاملًا إضافيًا في كلفة وصول الشحنات إلى الاتحاد، إلى جانب أسعار الغاز والنقل. وفي هذا السياق، تستند القدرة التفاوضية للجزائر إلى الجمع بين قاعدة صناعية قريبة من السوق الأوروبية، والصدارة في توريد الأمونيا اللامائية، والمركز الثالث في توريد الأسمدة الآزوتية .أما بالنسبة إلى باريس، فتظل كلفة تأمين بدائل لليوريا الجزائرية جزءًا من حسابات أي تصعيد تجاري.

LE JEUNE INDEPENDANT

Page 05:

SALON INTERNATIONAL DES MACHINES AGRICOLES DE BOLOGNE

Des opérateurs algériens en mission de prospection

C'est en Italie à l'occasion du Salon international des machines agricoles de Bologne (EIMA International) que des opérateurs algériens prospectent les bonnes affaires dans une démarche de modernisation et de mécanisation du secteur agricole.



A la recherche de bonnes affaires.

Une délégation algérienne a pris part au Salon international des machines agricoles qui s'est tenue du 10 au 14 novembre au parc des expositions Bologna-Fiere, à Bologne, considéré comme un des Salons les plus importants et prestigieux du monde dans le domaine de la mécanique agricole. L'objectif étant de repérer les équipements adaptés pour les exploitations algériennes, sachant que l'Algérie accorde une grande importance à ce segment sous l'impulsion du président de la République, Abdelmadjid Tebboune, lequel avait décidé en janvier dernier la création de coopératives spécialisées dans la location de matériel agricole, tous types confondus, au profit des agriculteurs, dans le but d'étendre les surfaces cultivées et d'accroître le rendement de la production agricole nationale.

Présent à cette manifestation qui a accueilli près de 1 800 exposants provenant de 50 pays, le Secrétaire général de l'Union nationale des paysans algériens, Abdelatif Delmi, a souligné l'importance de cet évènement, mais surtout la participation algérienne.

«C'est la première fois que les agriculteurs algériens participent à ce Salon de Bologne. Aujourd'hui notre agriculture a évolué et nous nous sommes engagés dans l'élargissement des superficies agricoles, cela nécessite des équipements de grandes capacités, de forte puissance adaptées aux conditions de travail dans le Sud, les Hauts-Plateaux et les régions steppiques, afin de nous permettre de développer nos activités et d'accroître notre production», a-t-il indiqué dans sa déclaration à la télévision nationale.

La consule générale d'Algérie à Milan, Meriem Djender, qui a souligné l'excellence des relations bilatérales, a, de son côté, affirmé que la présence d'une délégation algérienne à ce Salon constitue une occasion pour les opérateurs d'entrer en contact direct avec les industriels italiens, un pays connu pour son industrie moderne et développé dans le secteur agricole, notamment machines agricoles. L'Italie se présente comme un éventuel partenaire de l'Algérie dans la mécanisation agricole. La question a été au centre d'un Forum algéro-italien tenu en septembre dernier à Alger. Les opportunités de coopération dans le domaine ont été à l'ordre du jour de cette mission italienne, laquelle avait réuni des entreprises activant dans les machines agricoles, la numérisation, l'irrigation intelligente, les pépinières de fruits et légumes et le stockage.

Le directeur de l'investissement agricole au ministère de l'Agriculture, du Développement rural et de la Pêche, Zahreddine Salhi, avait alors indiqué que l'Algérie misait sur l'accélération de la mécanisation agricole pour optimiser les opérations de récolte et réduire les pertes post-récolte, notamment à travers l'introduction de nouvelles technologies et le développement de l'agriculture de précision, relevant les possibilités de coopération avec les partenaires étrangers, notamment italiens, dans le domaine de la mécanisation et de la modernisation des exploitations agricoles.

L'ambassadrice d'Italie en Algérie, Alessandra Schiavo, avait pour sa part signalé la transformation du secteur agricole algérien, marqué par une augmentation de la production et l'extension des surfaces cultivées dans le sud du pays, soulignant que «l'expérience et les technologies italiennes peuvent apporter une contribution concrète dans ce domaine «.

Lilia Aït Akli

الفلاحـــــــة

Agriculture

الفلاحية
الفلاحية ديزاد ..يومية وطنية متخصصة
16/11/2026 14:40

عُرض خلال فعاليات الصالون الدولي للتمور في طبعته الرابعة

"ذُق وخمّن".. تطبيق رقمي تفاعلي للتعريف بأصناف التمور المحلية

بقلم:س.ن



اختُتمت، بداية الأسبوع الجاري، فعاليات الطبعة الرابعة من الصالون الدولي للتمور، الذي نظمته الغرفة الوطنية للفلاحة تحت رعاية وزير الفلاحة والتنمية الريفية، بقصر المعارض بالصنوبر البحري، تحت شعار «تمورنا.. أصالة واقتصاد مستدام»، بعد أربعة أيام من النشاطات التي جمعت المنتجين والمتعاملين الاقتصاديين والحرفيين والباحثين والمختصين، إلى جانب مشاركين من عدة دول، في تظاهرة ركزت على تثمين شعبة التمور الجزائرية وتعزيز فرص تطويرها وتسويق منتجاتها محلياً ودولياً.

عرفت التظاهرة مشاركة أكثر من 230 عارضا وطنيا وأجنبيا، بمشاركة 8 دول: تونس، ليبيا، موريتانيا، العراق، سلطنة عُمان، مصر، تركيا والصين، وعارضين منتجين من مختلف الولايات بعرض عدد معتبر من أصناف التمور التي تزخر بها الجزائر بمختلف مناطقها الصحراوية، إضافة إلى المشتقات المتنوعة وكذا المنتجات التقليدية القائمة على تثمين مخلفات النخيل، إضافة إلى مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في المجال، حرفيين ومؤسسات عمومية، فقد تم تخصيص جناح للعرض وجناح للبيع، شهدا توافدا معتبرا من طرف الزوار، وتغطية مكثفة من طرف مختلف وسائل الإعلام.

كما تميّزت هذه الطبعة بفعاليات متنوعة أهمها ندوة علمية بمداخلات لخبراء ومختصين وطنيين وأجانب في المجال، أعقبها نقاش خلُص إلى توصيات تهدف إلى الحفاظ على الموروث وتطوير هذه الشعبة، وتثمين منتجاتها.

لُعبة ذُق وخمّن وهو تطبيق رقمي تفاعلي في شكل لُعبة تثقيفية تهدف إلى التعريف بأصناف التمور المحلية وترسيخ خصائصها وأسمائها لدى الأجيال المتعاقبة، وهو تطبيق منجز من طرف المكلفة بالاتصال والمختص في الإعلام الآلي بالغرفة الفلاحية لولاية تيميمون.

فضاء أدبي للأطفال جمع المؤلف في أدب الطفل بدر الدين سارية بمجموعة من الأطفال من زوار الصالون، لسرد قصص تعليمية وتنظيم مسابقة للأطفال وتكريمهم.

مذكرة تفاهم تم توقيعها بين مؤسسة جزائرية من ولاية توقرت ومؤسسة من دولة نيجيريا، بإشراف الغرفة الوطنية للفلاحة بالتنسيق مع الغرفة الفلاحية لولاية توقرت من أجل توريد وتسويق عدة أصناف من التمور الجزائرية في إطار التبادل التجاري.

وبذلك لقي الصالون استحسان المشاركين الوطنيين والدوليين وتثمين المهنيين والمختصين في المجال وعامة الزوار، من حيث المنتجات المعروضة، الفعاليات ومحتواها، وكذا التنظيم الجيد.

وبذلك سلط الصالون الضوء على أهمية شعبة التمور كمورد اقتصادي هام. التعريف بالإرث الجزائري من مختلف الأصناف، والتحسيس للحفاظ عليه وتوسيع إنتاجه. مناقشة الصعوبات والعوائق التي تعيق تنمية الشُّعبة وطرح الحلول والاقتراحات.

وعرض البحوث والدراسات المنجزة من طرف الباحثين والمختصين في هذه الشُّعبة. منح الفرصة للفاعليين المحليين والأجانب للاحتكاك بما يسمح بترقية صادرات التمور ومشتقاتها، وتعزيز مكانتها في الأسواق الدولية.

التعريف بالمشتقات المتنوعة للتمور والدفع بالصناعة التحويلية في هذا المجال.

الأخبـــــــار الجهويـــــــة
Regional news

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

الاثنين 16 نوفمبر 2026 19:03

مستغانم

انطلاق فعاليات الطبعة الرابعة للصالون الدولي للفلاحة بمشاركة زهاء 100 عارض



مستغانم - انطلقت, اليوم الاثنين بولاية مستغانم, فعاليات الطبعة الرابعة للصالون الدولي للفلاحة "موستا إكسبو", بمشاركة زهاء 100 عارض من الجزائر وخمس دول.

وتقام هذه التظاهرة الاقتصادية, التي تدوم أربعة أيام, على مستوى حديقة الترفيه والتسلية "موستالاند", تحت شعار "من أجل فلاحة عصرية وقوية", بمبادرة من الغرفة الفلاحية والمصالح الفلاحية لولاية مستغانم.

وأوضح المدير الولائي للمصالح الفلاحية, رشيد بن ناصر, في تصريح لوأج, أن هذه التظاهرة تجمع هذا العام متعاملين اقتصاديين من الجزائر وخمس دول هي تركيا ومصر وتونس والأردن وبولندا, ينشطون في مجالات الفلاحة والصناعات الغذائية والأنشطة المرتبطة بها, بهدف تبادل الخبرات واستكشاف فرص التعاون وإقامة شراكات مهنية وتجارية, لاسيما في مجالات الفلاحة الذكية والتكنولوجيات الحديثة والابتكار وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وأضاف ذات المسؤول أن تأثيرات التغيرات المناخية على القطاع الفلاحي, واستراتيجيات الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي, والانفتاح العلمي والأكاديمي, إلى جانب الابتكارات الحديثة, تشكل المحاور الأساسية للنقاشات التي يشارك فيها فلاحون ومربون ومستثمرون وموردو المدخلات الفلاحية والآلات الزراعية, فضلا عن مبتكري التقنيات الذكية.

وإلى جانب المعرض الذي يشكل فضاء لاستعراض أحدث الابتكارات والتكنولوجيات الزراعية, وإقامة شراكات جديدة بين مختلف الفاعلين والمتعاملين الاقتصاديين, واستكشاف فرص الاستثمار في هذا القطاع الواعد, تتضمن التظاهرة برنامجا علميا وتقنيا ثريا.

ويشمل هذا البرنامج تقديم عدة مداخلات حول الزراعات الاستراتيجية والفلاحة الذكية الشاملة والمكننة الفلاحية الذكية ومكننة شعبة البطاطس, فضلا عن دور الرقمنة في التنمية الفلاحية وأهمية المعاهد والمخابر في تشخيص الأمراض النباتية وحماية النباتات والمساهمة في تحقيق السيادة الغذائية, ينشطها خبراء وأساتذة جامعيون, حسبما تمت الإشارة إليه .

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 08

عين الدفلى

نحو غرس 6 آلاف هكتار من البطاطس المتأخرة

انطلقت، مؤخرا، بولاية عين الدفلى، حملة غراسة منتوج البطاطس المتأخرة (ما قبل الموسمية)، والتي يُنتظر أن تمس مساحة تقدر بـ 6000 هكتار، ضمن الجهود المتواصلة لضمان توفر هذه المادة في الأسواق المحلية والوطنية، حسب مديرية المصالح الفلاحية.

ويُنتظر أن تستهدف عملية غراسة البطاطس ما قبل الموسمية، مساحة إجمالية تقدر بـ 6000 هكتار، منها 1500 هكتار مخصصة لإنتاج البطاطس، و4500 هكتار لإنتاج البذور؛ لضمان وفرتها للفلاحين والمنتجين، وفق نفس المصدر.

وبلغت المساحة المغروسة إلى حد الآن أزيد من 1100 هكتار للبطاطس الاستهلاكية، وأكثر من 3330 هكتار للبذور، فيما يُنتظر أن تبلغ مردودية الإنتاج المتوقعة خلال حملة الجني، نحو 350 قنطار في الهكتار بالنسبة للبطاطس الاستهلاكية، ونحو 320 قنطار في الهكتار بالنسبة للبذور.

كما يُتوقع أن يبلغ إجمالي الإنتاج المحقق بعد عملية الجني، أزيد من 1.8 مليون قنطار، منها 480 ألف قنطار بطاطس استهلاكية، وأزيد من 1.3 مليون قنطار بذورا.

للإشارة، فقد حققت ولاية عين الدفلى التي تُعد إحدى أهم الولايات الرائدة في إنتاج البطاطس وبذورها في الجزائر، خلال حملة الجني للموسم الفلاحي الماضي، أكثر من 3.1 ملايين قنطار، منه ما يزيد عن 2.3 مليون قنطار بذورا، وأزيد من 760 ألف قنطار من البطاطس الموجهة للاستهلاك، فيما بلغ معدل مردودية الإنتاج ما بين 270 و350 قنطار في الهكتار الواحد، حسب نفس المصدر.

م. ل

الفلاحية
الفلاحية ديزاد ..يومية وطنية متخصصة
12:21 16/11/2026

برنامج تحسيسي لتثمين الثروة الطبيعية ورفع الوعي البيئي

بومرداس تحضّر للاحتفاء بشجرة الزيتون والجبل

بقلم:حبيبة.ر



شرعت مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس في التحضير لإحياء مناسبتين دوليتين تكتسيان أهمية اقتصادية وبيئية، ويتعلق الأمر باليوم العالمي لشجرة الزيتون المصادف لـ26 نوفمبر من كل سنة، واليوم العالمي للجبل الذي يوافق 10 ديسمبر، وذلك من خلال إعداد برنامج نشاطات تحسيسية وإرشادية يهدف إلى تثمين الموارد الطبيعية والتعريف بأهميتها في التنمية الفلاحية والاقتصادية والبيئية.

وفي هذا الإطار، ترأس مدير المصالح الفلاحية لولاية بومرداس اجتماعاً تنسيقياً بمقر المديرية، خصص للتحضير للاحتفاء بهاتين المناسبتين، بمشاركة رؤساء المقاطعات الفلاحية وممثلي عدد من الهيئات والإدارات، في خطوة ترمي إلى توحيد الجهود وتنسيق المبادرات الميدانية، بما يسمح بإعداد برنامج متنوع يستجيب لأهداف المناسبتين ويعزز مشاركة مختلف الفاعلين المحليين.

وشارك في الاجتماع ممثلو مديريات السياحة والحماية المدنية والبيئة والتكوين المهني، إلى جانب الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، ومحافظة الغابات، والغرفة الفلاحية، والديوان الوطني للأراضي الفلاحية، بما يعكس الطابع المتعدد القطاعات للأنشطة المزمع تنظيمها، بالنظر إلى ارتباط شجرة الزيتون والمناطق الجبلية بجوانب فلاحية وبيئية واقتصادية وسياحية.

احتل تثمين شجرة الزيتون حيزاً أساسياً من التحضيرات، بالنظر إلى مكانتها ضمن المنظومة الزراعية المحلية والوطنية، باعتبارها من الأشجار المثمرة التي تجمع بين القيمة الاقتصادية والأهمية البيئية، فضلاً عن ارتباطها بنشاط فلاحي يوفر فرصاً للإنتاج والتحويل والتسويق.

ولا تقتصر أهمية هذه الشعبة على إنتاج الزيتون وزيت الزيتون، بل تمتد إلى مختلف الأنشطة المرتبطة بها، من خدمات فلاحية وجني وتحويل وتخزين وتسويق، وهو ما يجعل المحافظة على الأشجار وتطوير طرق استغلالها عاملاً مهماً في دعم استمرارية النشاط الاقتصادي بالمناطق المنتجة.

كما تساهم أشجار الزيتون في المحافظة على التربة والحد من انجرافها، خاصة في المناطق ذات التضاريس المنحدرة، فضلاً عن قدرتها على التأقلم مع ظروف مناخية متنوعة، وهو ما يمنحها أهمية إضافية ضمن الجهود الرامية إلى تعزيز الزراعة المستدامة وحماية الموارد الطبيعية.

ومن المنتظر أن تركز الأنشطة التحسيسية والإرشادية التي يجري التحضير لها على التعريف بأهمية هذه الشجرة، وإبراز قيمتها الاقتصادية والبيئية، إلى جانب تشجيع الاهتمام بها وتثمين إمكاناتها الإنتاجية.

ويمثل اليوم العالمي للجبل، المصادف لـ10 ديسمبر، مناسبة أخرى لتسليط الضوء على أهمية المناطق الجبلية وما تزخر به من موارد طبيعية ومؤهلات بيئية واقتصادية، فضلاً عن التحديات التي تواجهها، لاسيما ما يتعلق بالمحافظة على الغطاء النباتي وحماية التربة والموارد المائية والتنوع البيولوجي.

وتكتسي المناطق الجبلية أهمية خاصة بالنسبة للنشاط الفلاحي، بالنظر إلى ما توفره من إمكانات لتطوير الأشجار المثمرة والأنشطة الزراعية المرتبطة بخصوصية التضاريس والمناخ، فضلاً عن دورها في احتضان أنشطة ريفية يمكن أن تساهم في تنويع مصادر الدخل وتحسين الظروف الاقتصادية للسكان.

كما أن تثمين هذه المناطق لا ينفصل عن ضرورة حمايتها من التدهور البيئي، والمحافظة على مواردها الطبيعية، وتشجيع الممارسات التي تضمن استغلالاً متوازناً ومستداماً لمؤهلاتها. ويمكن أن يشكل التنسيق بين قطاعات الفلاحة والغابات والبيئة والسياحة والتكوين المهني مدخلاً لتعزيز هذه المقاربة، من خلال الجمع بين التوعية البيئية والتكوين والتعريف بالفرص الاقتصادية المتاحة.

ويعكس الاجتماع التنسيقي الذي احتضنته مديرية المصالح الفلاحية ببومرداس أهمية العمل المشترك بين مختلف الإدارات والهيئات في التحضير للمناسبات ذات الصلة بالموارد الطبيعية والتنمية المحلية، إذ تتطلب هذه المبادرات مساهمة قطاعات متعددة، بالنظر إلى تنوع محاورها وأهدافها. ففي الوقت الذي تضطلع فيه المصالح الفلاحية والغرفة الفلاحية بدور في الجوانب المرتبطة بالإنتاج والإرشاد، تساهم محافظة الغابات ومديرية البيئة في محاور حماية الموارد الطبيعية والغطاء النباتي، بينما يمكن لقطاعي السياحة والتكوين المهني دعم التعريف بالمؤهلات المحلية ونشر المعارف والمهارات ذات الصلة.

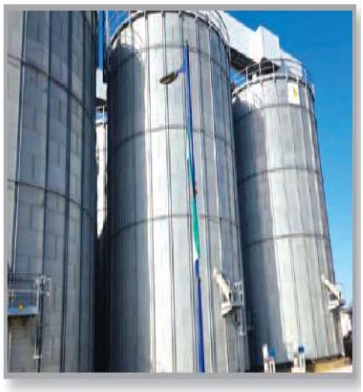
وقد خُصص اللقاء للتشاور بشأن إعداد برنامج متنوع يتضمن نشاطات تحسيسية وإرشادية لإحياء المناسبتين، مع التركيز على تثمين شجرة الزيتون وإبراز أهمية المناطق الجبلية وضرورة المحافظة على ثرواتها الطبيعية.

وتؤكد هذه التحضيرات أن الاحتفاء بالمناسبات الدولية لا ينبغي أن يقتصر على الطابع الرمزي، بل يمكن أن يتحول إلى فرصة لتعزيز الوعي بقيمة الموارد الفلاحية والبيئية، وتشجيع المبادرات المحلية الرامية إلى حمايتها وتثمينها، بما يخدم التنمية المستدامة ويعزز ارتباط النشاط الفلاحي بالمحافظة على المحيط الطبيعي.

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 06

بسعة مليون قنطار

سطيف تستفيد من صومعة لتخزين الحبوب



أسدى الأمين العام لولاية سطيف، ممد صابر، جملة من التعليمات والتوجيهات الرامية إلى ضمان التجسيد الفعلي لمشروع صومعة لتخزين الحبوب بسعة 01 مليون قنطار ببلدية بئر العرش، وفق المعايير التقنية المطلوبة والآجال المحددة.

وشدد الوالي، خلال اجتماع تنسيقي خصص لمتابعة مدى تقدم هذا المشروع، على تكثيف المتابعة الميدانية لمختلف مراحل إنجاز المشروع، والوقوف بانتظام على مدى تقدم الأشغال، مع إرسال تقارير دورية حول سير المشروع، وتعزيز التنسيق بين جميع القطاعات والهيئات المتدخلة، لرفع أي عراقيل إدارية أو تقنية محتملة قد تعترض تقدم المشروع ومعالجتها في الميدان، والحرص على احترام المعايير التقنية ومقاييس الجودة في مختلف مراحل الإنجاز، مع تعزيز دور المتابعة والرقابة التقنية لضمان مطابقة الأشغال للمواصفات المطلوبة، وإلزام مؤسسات الإنجاز ومكاتب الدراسات بالوفاء بالتزاماتها التعاقدية، من خلال تكثيف الورشات باليد العاملة الكافية والعمل بنظام المناوبة من أجل تسليم المشروع وفق الرزنامة الزمنية المسطرة.

وللعلم، فإن متابعة وضعية هذا المشروع تندرج في سياق الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز القدرات الاستراتيجية للتخزين، وتطوير البنية التحتية الموجهة لتجميع الحبوب وحفظها، بما يساهم في تأمين الاحتياطات الاستراتيجية، وتحسين التحكم في عمليات التخزين والتوزيع، دعما لمقاربة السلطات العليا في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد.

في إطار الاستصلاح الفلاحي

توقرت: تخصيص أكثر من 14500 هكتار للاستثمار الفلاحي



تم تخصيص مساحة فلاحية قوامها 14.548 هكتارا، موجهة للاستثمار الفلاحي بولاية توقرت، في إطار برنامج الاستصلاح الفلاحي عن طريق الامتياز.

وتتوزع هذه الأراضي الفلاحية على ثمانية محيطات جديدة مقترحة للاستثمار الفلاحي على مستوى بلديات بن ناصر والطيبات والمقارين والعالية والحجيرة، وذلك ضمن المحفظة العقارية 15 التي أطلقها الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

وفي هذا الإطار، تم فتح منصة رقمية تابعة للديوان قصد تمكين الفلاحين والمستثمرين من التسجيل وإيداع طلبات الاستفادة من هذه المحفظة العقارية، والقيام بكافة الإجراءات المتعلقة بحجز البيانات وتحميل الوثائق المطلوبة عن بعد دون عناء التنقل إلى مقر الديوان.

ويشترط على المترشح وضع مخطط للاستثمار، وتحديد رزنامة الإنجاز والتركيبة المالية للمشروع، مع إثبات القدرة المالية على تنفيذ المشروع، بالإضافة إلى توفره على تكوين يؤهله للاستثمار في هذا المجال.

ويأتي هذا البرنامج في إطار تنفيذ خارطة الطريق للقطاع والرامية إلى تشجيع الاستثمار الفلاحي، لاسيما بالمناطق الصحراوية من خلال تكثيف الزراعات الاستراتيجية والمنتجات الحقلية.

وتشكل مسألة توسيع المساحات المخصصة للزراعات الاستراتيجية، على غرار شعبة الحبوب، الرهان الأبرز الذي تسعى إلى تحقيقه مصالح القطاع الفلاحي بالولاية، وذلك من خلال تشجيع الفلاحين وفتح فرص الاستثمار في هذا النوع من الزراعات الاستراتيجية، بما يعزز جهود الدولة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

الوسط EL WASSAT
يومية وطنية شاملة
الصفحة :07

14 مرشة محورية سمح بتغطية 380 هكتار من الزراعات الاستراتيجية

المساحة المزروعة بورقلة تبلغ هذا الموسم 13390 هكتار

● 4.4 مليار لاقتناء المرشات المحورية، تجهيز الآبار وأنظمة السقي

انطلقت بحر الأسبوع الجاري، حملة الحرث والبذر للموسم الفلاحي 2026 – 2027، بولاية ورقلة، حيث سجلت المساحة المزروعة بالولاية تزايدا معتبرا لتبلغ هذا الموسم 13390 هكتار.

واستهلت عملية الحرث والبذر بالمستثمرة الفلاحية "فيتال أقروسيد"، الواقعة بمنطقة قاسي طويل، بمحاذاة فايجة الباقل، ببلدية و دائرة حاسي مسعود، وذلك في إطار متابعة انطلاق الموسم الفلاحي 2026/2027، ومرافقة المستثمرين الفلاحيين، وتعزيز الإنتاج الفلاحي بالولاية، أين تعد هذه المستثمرة من المشاريع الفلاحية الهامة بالمنطقة، حيث تمتد على مساحة إجمالية تقدر بـ 2026 هكتارا، منها 1122 هكتارًا ممنوحة من طرف (ODAS)، و904 هكتار ممنوحة من طرف (ONTA).

وفي نفس السياق تعتمد المستثمرة على إمكانيات معتبرة في مجال السقي، حيث تتوفر على 21 بئرًا منجزًا إلى جانب 14 مرشة محورية، بما يسمح بتغطية380 هكتار من المساحة المزروعة المخصصة للحبوب و الزراعات الإستراتيجية والتحويلية.

كما استفادت المستثمرة من إعانات في إطار الدعم الفلاحي، بمبلغ إجمالي يقدر بـ 44,941,625،00 دج، موجهة لدعم إنجاز الآبار، واقتناء المرشات المحورية، وتجهيز الآبار، وتطوير أنظمة السقي بالتقطير للنخيل والخضروات. وفي إطار مرافقة الدولة للاستثمار الفلاحي، تم إنجاز 0,15 كلم من شبكة الكهرباء الفلاحية، بغلاف مالي يقدر بـ 4,827,623،96 دج، وذلك ضمن برنامج رئيس الجمهورية، مع برمجة ربط 08 آبار بالكهرباء خلال سنة 2026.

بالموازاة مع ذلك فقد أكد والي الولاية بورقلة عبد الغاني فيلالي على مرافقة ودعم السلطات المحلية والمركزية للمستثمرات والزراعات الإستراتيجية، حيث تم توفير البذور والأسمدة، والآلات الخاصة بعمليات الحرث والبذر وكذا الحصاد، مشددا على ضرورة إعطاء جانب من الأولوية للخضر والفواكه خاصة الإستراتيجية منها ذات الاستهلاك الواسع مثل البطاطا.

و في موضوع متصل فقد أكد منتخبون بالبرلمان عن الدائرة الانتخابية ورقلة في تصريحات لهم مع "الوسط" ، أن حملة الحرث و البذر للموسم الفلاحي لهذه السنة عرفت إدخال مجموعة من الترتيبات و التي من خلالها يتسنى للسلطات المحلية مرافقة المزارعين طيلة مراحل الإنتاج و إتباع المسار التقني للحبوب و ذلك قصد الرفع من المردود الذي يبقى دائما فوق المتوسط ، رغم التحفيزات المادية منها التي خصت بها هذه الشعبة وخاصة أن بلديات حاسي مسعود ، حاسي بن عبد الله و الرويسات ، تتوفر على إمكانيات هائلة تؤهلها لتصبح رائدة في مجال الفلاحة و غيرها من المجالات .

جدير بالذكر فإن هذه الزيارة الميدانية لصناع القرار للمستثمرات الفلاحية بحاسي مسعود تندرج ضمن مساعي السلطات العمومية الرامية إلى مرافقة المستثمرات الفلاحية، تثمين المؤهلات والإمكانيات المحلية، وتوسيع المساحات المزروعة، بما يساهم في تعزيز الإنتاج الوطني وتحقيق الأمن الغذائي.

أحمد بالحاج

النصر ANNASR
يومية كل القراء
الصفحة: 09

وضعها خبراء بجيجل

خارطة طريق تقنية لإعادة تأهيل أشجار الزيتون المتضررة

تتجه الجهود الرامية لإعادة بعث النشاط الفلاحي بالمناطق المتضررة من حرائق الغابات بولاية جيجل، نحو مرحلة جديدة ترتكز على التأهيل التقني لبساتين الزيتون، باعتبارها إحدى أهم الثروات الفلاحية التي تشكل مصدر رزق لآلاف العائلات بالمناطق الجبلية والريفية.



وفي هذا الإطار، احتضن المركز الثقافي الإسلامي بجيجل، أمس، يوما دراسيا وتقنيا حول تأهيل بساتين الزيتون المتضررة من الحرائق، بمشاركة خبراء ومختصين ومستشارين في شعبة الزيتون من داخل الولاية وخارجها، بهدف وضع تصور علمي وعملي لمرافقة الفلاحين وتحديد أنجع الطرق الكفيلة بإنقاذ الأشجار المتضررة وإعادتها إلى دورة الإنتاج.

اللقاء الذي نظمته غرفة الفلاحة بالتنسيق مع المصالح الفلاحية ومحافظة الغابات، شكل فرصة لطرح مختلف الإشكالات التي تواجه أصحاب البساتين عقب الحرائق التي مست مساحات واسعة من الغطاء النباتي نهاية أوت المنصرم، إلى جانب تقديم شروحات ميدانية حول طرق تشخيص الأضرار والتقليم والسقي والعناية بالأشجار التي مازالت تحتفظ بقدرتها على التجدد، مع التحذير من بعض الممارسات التي قد تزيد من تدهور حالتها وتؤخر عودتها إلى الإنتاج.

1.9 مليون شجرة متضررة عبر أزيد من 10 آلاف هكتار



وفي عرضه لحجم الأضرار المسجلة، أكد رئيس الغرفة الفلاحية بجيجل، باقة توفيق، أن الحرائق خلفت خسائر معتبرة مست الثروة الزيتونية، حيث تضرر نحو 1.9 مليون شجرة زيتون عبر مساحة تفوق 10 آلاف هكتار، موزعة على أكثر من 20 بلدية، مشيرا إلى أن الأمر يتعلق بنسبة كبيرة منه بأشجار قديمة وعريقة، تمثل ثروة فلاحية متوارثة عبر الأجيال، فضلا عن كونها متأقلمة مع الخصائص المناخية والطبيعية للمنطقة.

وأوضح المتحدث أن حجم الأضرار لا يعني بالضرورة فقدان هذه الثروة بشكل نهائي، بالنظر إلى الخصائص البيولوجية التي تتميز بها شجرة الزيتون وقدرتها على مقاومة الحرائق والتجدد انطلاقا من الجذور والأجزاء التي لم تصل إليها النيران، مؤكدا أن نسبة محدودة فقط من الأشجار تستدعي إعادة الغراسة، بينما تحتاج الأغلبية إلى تدخلات تقنية مدروسة تتناسب مع درجة الضرر المسجل على كل شجرة.

وأضاف أن الهدف من تنظيم اليوم الدراسي يتمثل في توحيد الرؤية التقنية وتوجيه الفلاحين نحو الأساليب الصحيحة في التعامل مع البساتين المحروقة، بعيدا عن القرارات المتسرعة، خاصة ما تعلق باقتلاع الأشجار أو قطعها دون التأكد من مدى إمكانية استعادتها لحيويتها.

وفي سياق الاستفادة من التجارب السابقة، أشار باقة توفيق إلى الاستعانة بخبراء ومختصين من خارج الولاية، من بينهم الخبير الدولي في شعبة زيت الزيتون والأستاذ بجامعة برج بوعريريج، قيسوس مختار، إلى جانب إطارات مديرية المصالح الفلاحية ومستشارين وجمعيات مهنية من ولاية تيزي وزو، التي توفر على تجارب ميدانية في إعادة تأهيل بساتين الزيتون المتضررة من الحرائق، بالنظر إلى التقارب في الخصائص الطبيعية والتضاريسية بين المنطقتين.

وكشف رئيس الغرفة الفلاحية عن برنامج ميداني يستهدف بعض البلديات الأكثر تضررا، على غرار الشحنة وبرج الطهر والجمعة بني حبيبي، من خلال تسخير فرق تقنية والعتاد اللازم، بما في ذلك المناشير والوسائل المخصصة لعمليات التقليم والصيانة، قصد معاينة الأشجار وتطبيق التوصيات التقنية أمام الفلاحين، وتقديم نماذج عملية حول كيفية إنقاذ البساتين وإعادة تأهيلها.

خبير دولي: الزيتون قادر على استعادة عافيته في ثلاث سنوات



قدم الخبير الدولي في شعبة زيت الزيتون والأستاذ بجامعة برج بوعريريج، قيسوس مختار، جملة من التوضيحات التقنية التي تبعث على التفاؤل بشأن مستقبل البساتين المتضررة، مؤكدا أن شجرة الزيتون تتمتع بقدرة كبيرة على المقاومة والتجدد الذاتي وأن طبيعة المناخ بولاية جيجل، الذي يتميز بالرطوبة وتساقط الأمطار، من العوامل التي يمكن أن تساعد على استعادة الأشجار لحيويتها، شريطة احترام المسار التقني الصحيح في التعامل معها.

وأوضح المختص أن الأشجار التي بقيت جذورها سليمة ولم تتعرض للتلف الكامل، بإمكانها استعادة قدرتها الإنتاجية في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات كأقصى تقدير، مع إمكانية تحقيق نتائج جيدة من حيث المردودية، مستدلا بالتجربة المسجلة بمنطقة توجا بولاية بجاية، أين استعادت بساتين زيتون تضررت من حرائق سابقة عافيتها وعادت إلى النشاط الإنتاجي بعد عمليات متابعة وتأهيل.

وشدد المتحدث، على ضرورة عدم التسرع في قطع الأشجار المحترقة أو اقتلاعها، خاصة الأشجار الفتية، داعيا إلى منحها الوقت الكافي لإظهار البراعم الجديدة، حتى يتمكن الفلاح من تقييم حالتها وتحديد طبيعة التدخل المطلوب، لأن احتراق الأوراق والأغصان لا يعني بالضرورة موت الشجرة، ما دامت الأجزاء الحيوية والجذور لا تزال تحتفظ بقدرتها على التجدد.

وأشار الخبير إلى أن الأشجار التي تعرضت أوراقها للاحتراق السطحي يمكن الاكتفاء فيها بإزالة الأجزاء المتضررة باستعمال أدوات التقليم المناسبة، مع ترك الأجزاء الحية دون المساس بها، فيما يتطلب التعامل مع الأشجار التي تعرضت أجزاؤها العلوية للاحتراق الكامل تشخيصا دقيقا قبل اتخاذ قرار القطع.

كما نبه إلى أهمية المحافظة على منطقة التطعيم المعروفة لدى الفلاحين بـ«اللقمة»، وتجنب القطع أسفلها، حتى لا تتحول الشجرة إلى زيتون بري أو «زبوج»، موضحا أنه في حال تضرر الجذع الرئيسي يمكن الاستفادة من الفروع الجديدة التي تنمو انطلاقا من الشجرة، وتربيتها وفق أسس تقنية، مع إمكانية إعادة تطعيمها عند الضرورة.

ومن بين التوصيات التي ركز عليها الخبير، ضرورة تفادي إجهاد الأشجار المتضررة باستعمال الأسمدة الكيميائية بشكل عشوائي، ومنحها فرصة لاستعادة توازنها الطبيعي، مع ضرورة الانتباه إلى وضعية التربة التي أصبحت بعد احتراق الغطاء النباتي أكثر عرضة للانجراف، خاصة مع تساقط الأمطار.

وفي هذا الصدد، حذر من حرث الأراضي المحروقة خلال هذه المرحلة، لما قد يسببه ذلك من تفكك للتربة وزيادة مخاطر انجرافها، مقترحا اعتماد تدخلات بسيطة للمحافظة على المياه والتربة، من خلال شق خطوط تساعد على تجميع مياه الأمطار والحد من جريانها السطحي.

السقي والتقليم والمرافقة التقنية لثلاث سنوات



بدوره، أكد، حسان أولمان، المستشار في شعبة الزيتون بمديرية المصالح الفلاحية لولاية تيزي وزو، أن شجرة الزيتون تتميز بقدرة معتبرة على مقاومة الظروف المناخية الصعبة والحرائق، بالنظر إلى طبيعتها البيولوجية وامتداد جذورها التي غالبا ما تحتفظ بحيويتها حتى عندما تتعرض الأجزاء الظاهرة من الشجرة لأضرار كبيرة.

وأوضح أن عملية إعادة التأهيل ينبغي أن تنطلق بتقييم فردي لكل شجرة، باعتبار أن درجات الضرر تختلف من بستان إلى آخر، وحتى بين الأشجار الموجودة في المساحة الواحدة، إذ توجد أشجار لم تتضرر سوى أوراقها وأغصانها الخارجية، وأخرى تعرضت للاحتراق بشكل أعمق، مما يستدعي تكييف التدخلات مع وضعية كل حالة.

وشدد المستشار، على أهمية السقي بعد زوال خطر الحرائق وانخفاض درجات الحرارة، لمساعدة الأشجار التي لا تزال جذورها حية على استعادة نشاطها، مع الاستفادة من مياه الأمطار خلال الموسم الشتوي لتعويض النقص المائي وتحفيز ظهور النموات الجديدة.

كما دعا لإزالة الأغصان والخشب المحترق والمتضرر تماما، من خلال عمليات تقليم مدروسة، مع توفير العناية اللازمة للتربة وتقديم الأسمدة المناسبة وفق احتياجات الأشجار وحالتها، مؤكدا أن ترك البساتين دون متابعة بعد الحرائق قد يؤدي إلى نمو عشوائي وضعيف للفروع الجديدة، وهو ما ينعكس سلبا على بنية الشجرة ومردوديتها مستقبلا.

واعتبر أن المرافقة التقنية المستمرة لمدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات تمثل عاملا أساسيا لضمان نجاح عملية التأهيل، داعيا الفلاحين إلى عدم التعامل مع الأشجار المحروقة باعتبارها ثروة ضائعة وإنما كرصيد فلاحي قابل للتجدد متى توفرت له الرعاية المناسبة.

الفلاحون أمام تحدي تغيير الممارسات التقليدية



ومن الجانب المهني والاستشاري، أكد المستشار الفلاحي عبد الباسط عميمور، من بلدية الشحنة، أن حجم الأضرار التي خلفتها الحرائق كان كبيرا وأثر بشكل مباشر على النشاط الفلاحي ومصادر دخل العائلات التي تعتمد على الزيتون، غير أن ذلك لم ينه إرادة الفلاحين في إعادة بعث بساتينهم واستعادة نشاطهم.

وأوضح أن المرحلة الحالية تتطلب تغيير بعض الممارسات التقليدية التي كانت تقتصر في كثير من الأحيان على انتظار موسم جني الزيتون، والانتقال إلى ثقافة العناية المستمرة بالشجرة ومتابعة مراحل نموها وصيانتها، خاصة بعد تعرضها للحرائق.

وأشار المتحدث إلى أن إعادة إحياء البساتين تستوجب القيام بعمليات القص والصيانة لإزالة الأجزاء المتضررة، إلى جانب حماية الأشجار الفتية والشتلات من الرعي العشوائي، من خلال عمليات التسييج، فضلا عن الاهتمام بالتسميد والسقي المنتظم، بما يسمح بتقوية الأشجار الضعيفة ومساعدتها على استعادة حيويتها.

وشدد المستثمر على أهمية التنسيق بين الفلاحين والمصالح التقنية والسلطات المعنية، مع توفير المرافقة والدعم اللازمين، بالنظر إلى أن إعادة تأهيل هذه المساحات لا تتعلق فقط باسترجاع إنتاج الزيتون، بل أيضا بالمحافظة على نشاط فلاحي ارتبط تاريخيا بالمنطقة وساهم في استقرار العائلات بالمداشر والمناطق الجبلية.

ويبرز من خلال مداخلات الخبراء والمختصين أن الرهان المطروح بولاية جيجل يتجاوز معالجة آثار الحرائق في المدى القصير، ليشمل وضع برنامج مستمر لإعادة تأهيل الثروة الزيتونية، يقوم على التشخيص والتقليم والسقي وحماية التربة ومرافقة الفلاحين ميدانيا. فاستعادة قرابة 1.9 مليون شجرة متضررة، أو إنقاذ الجزء الأكبر منها، يتطلب تضافر جهود المصالح الفلاحية ومحافظة الغابات والغرفة الفلاحية وأصحاب البساتين، حتى لا تتحول الخسائر التي خلفتها ألسنة اللهب إلى تراجع طويل الأمد في أحد أهم الأنشطة الفلاحية بالولاية.

طويل كريم